يجوز ولا يقاس عليه وذهب ابو زيد الى ان ذلك لغة يقاس عليها وهي
لبني تميم. عنده انه حكي عن العرب تصحيح ابجل واستعمال تصحيحها مطردا
في الباب كله وقال ابو تميم في مواضع اخر تصحيح هذه الاشياء لغة وعنه
وذهب في التسهيل الى مذهبه ذلك وهو ان التصحيح مطرد فيما اعل
ثلاثية واما اذا دبر ذلك نحو استنوق الجمل استنوابا واستتيست
الشاة استتياسا اي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا
مثل ثبت لمن خلط في حديثه لا فيما له ثلاثي نحو استنفام وملحا فعال
واستفعال المذكور من النقل ومن حذف مفعول به ايضا في نحو
نحو مبيع ومصون والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الواو والياء
الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو
مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما المحذوفة
على حسب الحرف في افعال واستفعال الحذف فمن نقلت ذوات الواو نحو مصون
ومقول ليس فيه عمل غير ذلك واما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه
لما حذفت واوه على راي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد
ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء واما على راي الاخفش
فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء في فا بين ذوات الياء
وقد خالف الاخفش اصله في هذا فانه اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها
ياء اصلية فانه قلبها واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض
وقد قيل هذا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها وما
على انها موجودة اجدر وتلقيه وزن مصون عند سيبويه
مفعل وعند الاخفش مفول ونظيرة البنية الخلاف في نحو مسو
مخففا قال ابو الفتح سالت ابا علي عن تخفيفها مسو فقلت
اما على قول ابي الحسن فهو لا نه مسوا كما تقول في مقرو مقرو
الهمز عنده واو مفعول واما على مذهب سيبويه فهو قول لانه
مسوا كما تقول في خب خبا فحذف الواو لانها في مذهبه العين
فقال في

فقال في ابو علي ترك ذلك وتحو ونذر تصحيح ذي الواو من ذلك في قول بعض العرب ثوب
مصوون ومسك مدووف وفرس معقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد و
التصحيح في ذي الياء من ذلك اشهر لخفة الياء كقولهم خز مبيوط
به نفسا وقوله كانها تفاحة مطيوبة وقوله واخال انك سيد مصيون
وقوله يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم وهذه لغة تميمية فليت
قالوا مشيب في المختلط نعتا والاصل مشوب ولا كمهم لما قالوا في الفعل شيب
حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بنا على شيب قالوا مهوب
بنا على هوب الذي في لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب وصححوا الفعول
من كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في نحو عدا ودعا فانك تقول في المفعول
منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال
ترجيحا كما اشار اليه بقوله واعلل ان لم تتحر اي ان لم تقصد الاجود
فتقول معدي ومدعي وسهوى بالوجهين قوله انا الليث معديا عليه
وعاديا انشده المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال واختلف
في علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفرا وتبعه المصنف واعترض
بوجود الفعل المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل
اعلى تشبيها ببناء ادل واجر لان الواو لا ولي ساكنة زائدة خفيفة فلم يعتد
بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة
فقلبت ياء على حد قلبها في ادل واجر والاحتراز بواوي اللام عن يائيه فانه
يجب فيه الاعلال نحو مرمي وقلى فانك تقول في المفعول منه مرمي ومقلي
قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق احدهما بالسكون والاحتراز
عن لام الكلمة وتمم المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه
مفتوح العين عن مكسورها وهو فعل فيسمى ما كسر عينه واوا وما عينه
واو نحو رضي وقوي فان الاعلال فيه اولى من التصحيح لان فعله قد قلبت
الواو فيه ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجرا
اسم المفعول على الفعل في الاعلال اولى من مخالفته له ولهذا جاء لا

Copyright © King Saud University